

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

شحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ٧ "دار الكتب المصرية" الباب الأول "ماهيات وأجر ومرتببات" اعتماد إضافي قدره ١٢٥٠ جنيها (ألف ومائتان ونمسون جنيها) لتسوية التجاوز في الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر عابدين في ١٢ رجب سنة ١٣٦٥ (١٢ يونيو سنة ١٩٤٦)

فاروق

أمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء محمد حسن العشماوى اسماعيل هدى اسماعيل هدى

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

شحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ١١ "وزارة العدل" فرع ٢ "المحاكم المختلطة - قسم القضاء" الباب الثانى "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ٤,٩٠٠ جنيها (أربعة آلاف وتسعمائة جنيها) لتسوية تجاوزات بعض بنود هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزيرى المالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر عابدين في ١٢ رجب سنة ١٣٦٥ (٢ يونيو سنة ١٩٤٦)

فاروق

أمر حضرة صاحب الجلالة

وزير العدل وزير المالية رئيس مجلس الوزراء محمد كامل حسنى اسماعيل هدى اسماعيل هدى

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

شحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ١١ "وزارة العدل" فرع ٤ "المحاكم الوطنية" باب ٢ "مصرفات عامة" اعتماد إضافي قدره ٤٦,٠٠٠ جنيها (سنة وأربعون ألف جنيها) لتسوية التجاوزات في بعض بنود هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزيرى المالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر عابدين في ١٢ رجب سنة ١٣٦٥ (١٢ يونيو سنة ١٩٤٦)

فاروق

أمر حضرة صاحب الجلالة

وزير العدل وزير المالية رئيس مجلس الوزراء محمد كامل حسنى اسماعيل هدى اسماعيل هدى